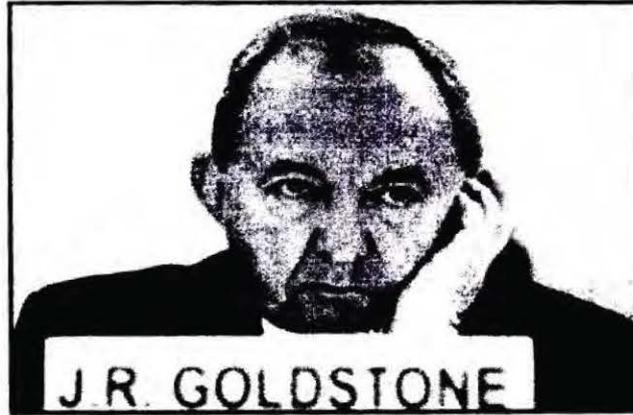


المصدر: وكالة معا الاخبارية

التاريخ: ٣ اكتوبر ٢٠٠٩

بدل يطالب برد رسمي من اللجنة التنفيذية عن تأجيل تقرير حولستون



بيت لحم - معا - اعتبر مركز بديل لمصادر حقوق المواطنة واللاحين، الموقف الفلسطيني من تقرير حولستون، انه جاء لنسف الانجاز ونكر لمدأ انفاذ الشرعية الدولية كأساس لحل القضية الفلسطينية وانصاف صحايا الشعب الفلسطيني.

وطالب مركز بديل باصدار بيان رسمي توضيحي من قبل اللجنة التنفيذية بين أسباب هذا الموقف المتناقض مع مصلحة الضحايا الفلسطينيين والمصلحة الوطنية العليا المتمثلة في تجريم إسرائيل ومحاسبتها، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والقضائية والتنظيمية لمحاسبة المسؤولين عن الأمر، وتأسيس هيئة وطنية للتنسيق ما بين مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية، تعزيزا لدور هذه المؤسسات الوطنية المهنية، وتمنيا لمعركة الدفاع عن الحقوق الوطنية امام الهيئات الدولية.

وذكر مركز بديل في بيان له تلقت "معا" نسخة منه، ان رد السلطة الوطنية جاء في الوقت الذي شكلت فيه توصيات تقرير القاضي جولستون فقرة نوعية في مستوى أداء وكالات الأمم المتحدة، وفرصة ذهبية لوضع مجلس حقوق الإنسان، والجمعية العامة، ومجلس الأمن، ودول العالم بمن فيها الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، أمام مسؤولياتهم الدولية والقانونية حيال محاسبة إسرائيل وانصاف صحايا الاحتلال والحرب على غزة.

واشار المركز ان عمل جنبا الى جنب مع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وبالأخص تلك التي تغطي عضوية استشارية في الامم المتحدة، وبالتعاون مع منظمات وهيئات دولية على تنظيم حملة وصلت ذروتها بصمان تأييد أكثر من ثلثي الدول الممثلة في مجلس حقوق الإنسان بتبني التوصيات ورفعها إلى السكرتير العام والجمعية العامة.

واعترى المركز ان الموقف الفلسطيني الرسمي جاء من خلال السفير ابراهيم حريشه يقضى بسحب وتأجيل مشروع التصويت على تسي توصيات تقرير حولستون تمهيدا لإحالتها إلى الجمعية العامة، ومن ثم إلى هيئات دولية أخرى

كمجلس الأمن والقضاء الدولي، مفاجئا وبلا سابق إنذار ليعلى الانسحاب من معركة كان النصر فيها محققا.

واضاف المركز ان الادعاء بطلب تأجيل النظر في مشروع القرار لا يعدو كونه ذر للرماد في العيون، وان القول ان منظمة التحرير الفلسطينية ليست اكثر من عضو مراقب لا تملك سلطة اقتراح مشاريع قرارات او سحبها، لهي ادعاءات غير قانونية تبريرية لا تقهر ما جرى، ولا تشكل سببا أو مسوغا لتنكر ممثل الفلسطينيين لتقرير هو في مصلحتهم بلا ادنى شك، معتبرا انه ولعله من الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى تصريحات عدد من المسؤولين الفلسطينيين التي رافقت وتلت قرار السفير خريشة، تشير إلى أكثر من سوء التنسيق، وعدم علم أعضاء اللجنة التنفيذية بالقرار وبأسبابه.

واضاف مركز بديل ان الأمر يبدو ان ما حدث هو سياسة متناقضة في ذاتها ومتناقضة مع نهج تثبيت الحقوق الفلسطينية، إذ أنها تنتكر للشرعية الدولية وتهدر حقوق الضحايا على مذبح الوعود السياسية.

ورأى مركز بديل أن عدم تأييد الولايات المتحدة لمشروع القرار، وعدم توافق كل دول الاتحاد الأوروبي على موقف موحد، وعدم اتفاق هذه الدول مع موقف إسرائيل والولايات المتحدة، في ظل التأييد الواسع للتقرير وتوصياته، كلها كانت عوامل تشجع على المضي قدما في المشروع، ولا تبرر التراجع عنه بحجة عدم التحضير أو منح فرصة أخرى لجهود السلام.

ورأى مركز بديل أن هذا الموقف لا يختلف عن موقف السفير خريشة من مؤتمر مناهضة العنصرية (ديران - جنيف في نيسان ٢٠٠٩) حيث وافق على استبعاد الإشارة إلى فلسطين وإسرائيل، ولا يختلف عن موقف ممثل فلسطين في الأمم المتحدة من مشروع قرار رئيس الجمعية العامة (يناير ٢٠٠٩) حيال الحرب على غزة حيث تم رفض المشروع القاضي بإدانة إسرائيل، وتحملها المسؤولية، وتشكيل محكمة دولية خاصة للتحقيق في الانتهاكات. إن مثل هذه المواقف تتناقض كليا مع مبدأ السعي إلى السلام العادل على أساس الشرعية الدولية.